

# تركيا تعتهد سياسة الاحتواء المزدوج لضرب أكراد سوريا

## هيئة تحرير الشام تتحرك لإخضاع الجهاديين الأكراد



الشمال المحرر من داخل أحد مراكز تدريب عصائب الموت أو ما يعرف بالعصائب الحمراء التابعة لهيئة تحرير الشام

باقية وتتمدد

## واشنطن تخفف القيود عن دمشق لدواع إنسانية

الأميركية، وما إذا كانت تعرقل مكافحة وباء كورونا. ويواجه النظام السوري منذ العام 2012 سلسلة متلاحقة من العقوبات فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، في محاولة لإجباره على تغيير سياساته، وقبول الحل السياسي. واشتدت العقوبات مع دخول قانون قيصر الأميركي حيز التنفيذ في يونيو من العام الماضي. وانتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرارا العقوبات الأميركية على سوريا، في ظل الظرفية الوبائية التي يمر بها العالم. وتعاثي سوريا أزمة اقتصادية خانقة جراء الحرب المستمرة منذ العام 2012 والعقوبات الغربية المفروضة، وساهم انتشار فيروس كورونا إلى حد كبير في تدهور الأمن الغذائي في البلاد، ويات أكثر من 80 في المئة من السكان يعيشون في فقر.

على الاستفادة من الإعفاءات والاستثناءات والتراخيص المتاحة لتقديم المساعدة الإنسانية. وتشمل هذه المعاملات والأنشطة تسليم أقمعة الوجه وأجهزة التنفس الصناعي وخزانات الأكسجين، واللقاحات وإنتاج اللقاحات، واختبارات فحص الفيروس، وأنظمة تنقية الهواء والمستشفيات الميدانية المرتبطة بالوباء، من بين أمور أخرى. وأوضحت الوزارة الأميركية في بيان لها أن بإمكان النظام السوري إقامة جميع المعاملات والأنشطة المتعلقة بالتصدير أو إعادة التصدير أو البيع أو التوريد، بشكل مباشر أو غير مباشر إلى سوريا، للخدمات التي تتعلق بالوقاية أو التشخيص أو العلاج المضاد لفيروس كورونا. وتأتي الخطوة بعد إصدار الرئيس الأميركي جو بايدن تعليمات في يناير إلى إدارته لمراجعة برامج العقوبات

دمشق - أعلنت الإدارة الأميركية عن جملة من التدابير لتخفيف القيود المفروضة عن عدد من الدول للمساعدة في تحسين استجابتها في حملة التصدي لوباء كورونا، ومن بين الدول المعنية سوريا. وذكرت وزارة الخزانة الأميركية أن واشنطن أصدرت تراخيص جديدة تسمح ببعض الأنشطة المرتبطة بمكافحة الوباء لكل من إيران وسوريا وفنزويلا. وأعلنت الخزانة عن السماح لشركتين سورييتين مدرجتان على لوائح العقوبات منذ يناير 2020، بممارسة نشاطهما التجاري المتعلق بالاستجابة للفايروس، دون أي عقوبات قد تظالمها. وقالت الوزارة إن القرار المتخذ يهدف إلى تشجيع المهتمين بمسألة الإغاثة المتعلقة بالتصدي لاجتاحت كورونا، إلى إيران وسوريا وفنزويلا،

الأميركية حد الإشارة إلى نيتها دعم تعزيز الإدارة الذاتية القائمة. ويوضح المحللون أن تركيا بدأت تتجه إلى العمل على ضرب المشروع الكردي من خلال محاصرته من جانب إقليم كردستان العراق، الذي أقدم مؤخرا على غلق المعابر مع مناطق السيطرة الكردية في سوريا بزيعة تعرض عناصره للاستهداف من الداخل السوري.

ومعلوم أن إقليم كردستان على علاقة متوترة جدا مع وحدات حماية الشعب الكردي، التي ينظر إليها على أنها في خندق غريمه التاريخي حزب العمال الكردستاني. وهذا الأمر تعمل تركيا على الاستفادة منه قدر الإمكان، لخلق الوحدات والإدارة الذاتية التي أنشأها التنظيم الكردي في العام 2013، وعلى الجهة المقابلة تسعى تركيا لاستيعاب الجهاديين الأكراد من خلال ضم فصائل "أنصار الإسلام" إلى الهيئة، وهي بذلك تصطاد عصفورين بحجر واحدة من خلال كسر الصورة التي طبعت الأكراد من خلال دورهم في محاربة الإرهاب، وهو ما يظهر في عرض صور اللقاء قيادات كردية بالجولاني، والهدف الأهم هو محاولة التمدد شمالا وهذه المرة من خلال الرهان على وجود العنصر الكردي.

ويتشكل تنظيم "أنصار الإسلام" بشكل أساسي من عناصر كردية إيرانية وأيضاً من أكراد عراقيين وسوريين، وبرز الفصيل في العام 2014، أي مع تشكل قوات سوريا الديمقراطية، وينتشر بشكل كبير في ريف اللاذقية الشمالي والمناطق الملاصقة للطاع في ريف جسر الشغور جنوب غربي إدلب. وانضم الفصيل في منتصف العام 2020 إلى غرفة عمليات "فائتوا" التي تزعمها في ذلك الوقت، المنشق عن "تحرير الشام" أيومالك التلي، قبل أن يعلن الفصيل لاحقا الانسحاب من الغرفة خشية تعرضه لردود أفعال انتقامية من الهيئة.

وفيما بدأ محاولة من هيئة تحرير الشام لزيادة الضغط على "أنصار الإسلام" عمدت مؤخرا إلى شن حملة اعتقالات في صفوف قياداته ومن ضمنهم مغيرة الكردي وأبو شهاب الكردي وأبوعمار الكردي وعبدالمجتبى الكردي وأبوعلی القلموني وأبو عبد الرحمن الشامي، ليأتي اللقاء كنتيجة لهذه الضغوط.

محاولات هيئة تحرير الشام إخضاع فصائل "أنصار الإسلام" ودفعه إلى الانسواء تحتها لا يمكن أن تتم دون علم وتنسيق مع المخابرات التركية التي هي المتحكم الرئيسي في الهيئة، ويرى متابعون للشأن السوري أن لأنقرة مصلحة كبرى في ضم هذا التنظيم الكردي الجهادي في سياق خطتها لضرب أكراد سوريا وتحجيمهم.

إدلب (سوريا) - آثار اللقاء الذي جمع قبل أيام زعيم هيئة تحرير الشام أبو محمد الجولاني مع قيادات جهادية كردية ضمن فصائل "أنصار الإسلام"، تساؤلات عديدة حول ما إذا كان الأمر يتعلق بترتيبات جديدة مقبلة عليها الهيئة ورعاتها الإقليميين، في علاقة بتوجه التمدد شمال البلاد وتحديدا في المناطق ذات الغالبية الكردية.

وحرصت هيئة تحرير الشام التي تقودها جبهة فتح الشام (النصرة) سابقا قبل إعلان فك الارتباط التنظيمي بالقاعدة، على نشر صور لهذا اللقاء الذي جرى في أحد مساجد مدينة إدلب عبر حسابات تلغرام مقربة منها، مرفقة بتعليق "ظهور جديد للجولاني خلال اجتماعه مع قادة الأكراد المجاهدين في المحرر".

وجاء اللقاء بعد أسابيع قليلة من حملة اعتقالات شنتها هيئة تحرير الشام التي تسيطر على أكثر من نصف محافظة إدلب وأرياف في حلب، واستهدفت قيادات من أنصار الإسلام، فيما بدأ محاولة للضغط على هذا الفصيل المتشدد للانضمام إليها.

### تركيا لم تعد تراهن على العمل العسكري المباشر في مواجهة الأكراد، حيث تخشى من صدام مع إدارة جو بايدن

في المقابل يرى محللون أن عملية استيعاب الهيئة لتنظيمات وفصائل صغيرة ولاسيما قيادات كردية جهادية ينطوي على دلالات تتجاوز محافظة إدلب، وأن هناك توجهاً إلى تقوية تلك القيادات الكردية تمهيدا لمشروع التمدد شمالا وخاصة في مناطق السيطرة الكردية. ويشير المحللون إلى أن أنقرة يبدو أنها قررت تغيير استراتيجيتها فيما تعتبره الخطر الوجودي الذي يهدد أمنها المتمثل في وحدات حماية الشعب الكردي وذرعاها السياسية الاتحاد الديمقراطي اللذين يسيطران على مساحات واسعة في شمال شرق سوريا. ويقول هؤلاء إن تركيا لم تعد تراهن على العمل العسكري المباشر، حيث إن الأمر قد يقود إلى مواجهة مع إدارة بايدن لا ترغب بها، لا سيما وأن الأخيرة أبدت حرصا على زيادة دعم الوحدات الكردية من خلال قوات سوريا الديمقراطية التي تشكل عمودها الفقري، وتذهب الإدارة

وعلق أبو محمد الفلسطيني، أحد منظري هيئة تحرير الشام، عن اللقاء بقوله "الشيخ الجولاني همة ونشاط عظيمين، هذه الزيارات توصل العلاقة وتفتح القلوب وتساعد على العمل المشترك واستيعاب الجميع.. لتصغير المشاكل والسعي الجدي والحقيقي للعمل المشترك وضبط الساحة". وترافق اللقاء مع استئناف محاولات إعادة تدوير هيئة تحرير الشام وزعيمها

## تشكيل قوة مشتركة يثير هواجس الحراك في السودان

الوقود الأسبوع الماضي في وقت قفز فيه معدل التضخم السنوي إلى 379 في المئة، غضبا شعبيا كبيرا. وتحذر السلطات السودانية من "عصابات وجماعات إجرامية" تنحى عليها بالمسؤولية في الاضطرابات بالعاصمة الخرطوم في الأيام الأخيرة. وبالتوازي مع تصاعد الغضب في الخرطوم يشهد إقليم دارفور هو الآخر تزايدا في أعمال العنف الدموية وكذلك الإقليم الشرقي. وهناك مخاوف من أن يقود تشكيل هذه القوة إلى مزيد إضعاف جهاز الشرطة المترهل بطبعه، غير تمكين عناصر غير مؤهلة ولا تمتلك عقلية نظامية.

ودعا اتفاق سلام وقّع أو آخر العام الماضي إلى دمج الجماعات المتمردة في جيش وطني موحد، لكن ذلك لم يبدأ بعد. وقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص فولكر بيرتيز خلال مؤتمر صحافي في وقت سابق إن الشرطة هي أفضل الأجهزة لحماية المدنيين. وينظر الكثيرون في البلاد بارتياح لقوة الدعم السريع التي يقودها دقلو، التي خرجت من عباءة ميليشيا الجنجويد في صراع دارفور خلال أوائل الإلفينات. ووفقا للأمم، فإن القوة التي أعلن عنها الخميس ستشكل على الفور تحت قيادة الفريق الركن ياسر العطا عضو مجلس السيادة. كما أمر دقلو الجماعات المتمردة الموقعة على اتفاق السلام "بضبط وحسم منسوبهم وتحديد أماكن تجمعهم". وانتقل الكثير من الجنود المتمردون إلى الخرطوم مع انضمام قادتهم للحكومة بعد توقيع الاتفاق.

الخرطوم - أعلن الجيش السوداني عن خطة لتشكيل قوة مشتركة "لحسم الغفلات الأمنية" وفرض هيبة الدولة في العاصمة الخرطوم وعلى مستوى البلاد، في الوقت الذي تخيم فيه أشباح الأزمة الاقتصادية والتوترات الإقليمية على فترة انتقالية هشة. وصدر الإعلان بأمر من الفريق أول محمد حمدان دقلو نائب رئيس مجلس السيادة الحاكم في السودان، ونشر في ساعة متأخرة من مساء الخميس. ومحمد دقلو، الملقب باسم "حميدتي"، هو قائد قوات الدعم السريع التي ستكون جزءا من القوة الجديدة إلى جانب الشرطة والقوات المسلحة وجهاز المخابرات العامة و"ممثلين" من



وجود محل جدل

## الحريري: الاعتذار عن التكاليف خيار مطروح

الحكومة تقوم على تشكيلية اختصاصيين من 24 وزيرا، من دون أن يحصل أي من الفرقاء السياسيين على "فلس معطل"، الأمر الذي لا يلقى قبولا لدى عون وحزبه.



زيارة جوزيب بوريل تحمل رسالة تحذير من أن الاتحاد الأوروبي قد يفرض عقوبات

ويقول الحريري إن عون يحاول الحصول على "الثلاث المعطل" لفريقه بما يسمح له بالتحكم في قرارات الحكومة.

ويثير هذا الانسداد السياسي مخاوف اللبنانيين لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يتخبط فيها لبنان والتي يصنفها البنك الدولي على أنها إحدى أسوأ الأزمات الدولية خلال مئة وخمسين عاما.

ويبدي اللبنانيون تشاؤما حيال إمكانية نجاح بري في كسر الجمود الحكومي الحاصل على ضوء ما حدث من تراشق بينه وبين رئاسة الجمهورية. ويراهن اللبنانيون على المزيد من الضغط الخارجي في وقت تستعد فيه البلاد لاستقبال الغرض الأعلى للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الذي تقول أوساط مطلعة إن زيارته ستضمن توجيه رسائل تحذير من أن الاتحاد قد يضطر إلى تبني خيار العقوبات كورقة للضغط على السياسيين لتشكيل حكومة.

ودخل بري مؤخرا في حرب بيانات مع رئاسة الجمهورية بعد انتقادات وجهتها الأخيرة له بسبب دعمه للحريري وتحركاته لحلحلة الأزمة الحكومية، وهو ما رأت فيه الرئاسة محاولة لحشرها في الزاوية وتعديا على صلاحياتها. وكان رد بري حازما حينما شدد على أن رئيس الوزراء المكلف هو من له الصلاحية في عملية التاليف، وأن اختيار الحريري من مهام المجلس النيابي لا غير.

وكلف الحريري في أكتوبر الماضي بتشكيل حكومة جديدة عقب استقالة حكومة حسان دياب إثر انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس الماضي، لكن جهوده باعث بالفشل في ظل إصرار فريق رئيس الجمهورية على فرض رؤيته لتشكيل والحصول على الثلاث المعطل.

وقدم الحريري للرئيس عون في 9 ديسمبر الماضي حكومية من 18 وزيرا لم يقبل بها الرئيس. وفي وقت سابق من الشهر الجاري أطلق بري مبادرة لحل أزمة تشكيل

بيروت - أعلن رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري الجمعة أن تشكيل الحكومة المقبلة "أولوية" له مع إبقاء اعتذاره عن التكاليف "خيارا مطروحا إذا كان يسهل ولادة حكومة جديدة". وجاء موقف رئيس الوزراء المكلف بعد لقاء جمعه في بيت الوسط بالسفيرة الأميركية لدى بيروت دوروثي شيا. وقال الحريري في تغريدة على حسابه على تويتر إن "الأولوية هي للتاليف قبل الاعتذار الذي يبقى خيارا مطروحا".

وأضاف أن الاعتذار عن التكاليف "ليس هروبا من المسؤولية بقدر ما هو عمل وطني إذا كان يسهل عملية تاليف حكومة جديدة يمكن أن تساهم في إنقاذ البلاد". وترى أوساط سياسية لبنانية أن قرار الحريري بالاعتذار عن تشكيل الحكومة الجديدة يبقى رهين ما ستسفر عنه تحركات رئيس مجلس النواب نبيه بري.

وتشير هذه الأوساط إلى أن هذه الخطوة في حال تحققت، وهو أمر مستبعد على الأقل في الظروف الراهنة، فذلك سيكون عبر تنسيق وتفاهم مع بري الذي أظهر في الفترة الأخيرة دعما كبيرا للحريري في مواجهة ما يتعرض له من جانب رئيس الجمهورية ميشال عون وظهيره السياسي التيار الوطني الحر.